

# دليل العدالة، المساءلة، وجبر الضرر للناجين من التعذيب

2022

معلومات للناجين من التعذيب المقيمين في  
المملكة المتحدة والمطالبين بتحقيق العدالة



# المحتويات

## 1. مقدمة 3

- 3 لمن موجّه هذا الدليل؟  
3 ما هي المعلومات الموجودة بهذا الدليل؟  
4 ما هو التعذيب؟  
4 هل يمكن لريدريس REDRESS تقديم استشارة متخصصة؟

## 2. السعي لتحقيق العدالة: الحصول على الاستشارة القانونية والمضي قدماً 6

- 6 ماذا تعني العدالة؟  
7 تقديم شكوى جنائية ضدّ مرتكبي التعذيب أو إساءة المعاملة  
7 التحقيقات، الملاحقات القضائية والمحاكمات  
7 البدء بإجراء الشكوى  
8 الشكاوى ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية  
8 الاختصاص القضائي العالمي  
8 المحاكم الدولية  
9 تقديم شكاوى ضد الدولة لدورها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان  
9 السلطات المحلية  
10 المواطنين البريطانيون الذين يعانون من التعذيب في الخارج  
10 هيئات حقوق الإنسان الدولية  
12 الملاحقة القضائية للمعذبين (الدعاوى المدنية)  
12 ماهي الدعاوى المدنية؟  
12 كيف يـ/تسطيع الناجون/يات رفع دعاوى مدنية؟  
13 الأدلة  
15 مخاوف متعلقة بالأمن والسلامة  
15 بدائل الإجراءات القانونية

## 3. الحصول على المساعدة 18

- 18 الحصول على المساعدة من «ريدريس» REDRESS  
18 الحصول على مساعدة من الآخرين

# القسم الأول: مقدّمة

## لنن موجّه هذا الدليل؟

إنّ هذا الدليل موجّه ومخصّص للناجين من التعذيب، لعائلاتهم، أصدقائهم، ولقدمي الخدمات لهم المقيمين في المملكة المتحدّة.

تشير التقديرات إلى أنّ ما يقارب من نسبة 27% حتى 44% من اللاجئيين وطالبي اللجوء في دول مثل المملكة المتحدة قد تعرّضوا للتعذيب. بحسب تقريرنا «لن العدالة؟» فإن المملكة المتحدة هي موطن لما بين 60.000 حتى 100.000 من الناجين من التعذيب من المنتمين لمجموعة المهاجرين وحدها.

إنّ الذين يعانون من التعذيب يأتون من شتى مجالات الحياة. ربّما كان البعض منهم يعملون في خارج بلادهم أو في إجازة. آخرون منهم ضحايا لقمع سياسي أو صراع. وأمّا بالنسبة لآخرين، فقد كانوا ببساطة بالمكان الخطأ والوقت الخطأ.

إن كنتم قد تعرّضتم للتعذيب، نأمل أن يزودكم هذا الدليل بالمعلومات التي تحتاجونها للأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة للسعي لتحقيق العدالة، التعويض، والمساءلة عمّا حدث لكم. إن كنتم على صلة أو تدعمون أحد الناجين/الناجيات من التعذيب، فإننا نأمل من خلال هذا الدليل بأن نرفع من مستوى وعيكم بحقوق الناجين/الناجيات من التعذيب في المملكة المتحدة، وعلى الصعيد الدولي.

إنّنا في هذا الدليل نشير إلى مصطلح «الناجين/الناجيات» بدلاً من «الضحايا». بينما ندرك بأنّ بعض الأشخاص الذين عانوا من التعذيب أو سوء المعاملة يفضلون الإشارة لأنفسهم بصفتهم «ضحايا»، إلا أنّنا سنستخدم مصطلح «الناجين/الناجيات» بشكل عامّ لأنّه يؤكّد على إمكانية الشفاء وإعادة التأهيل.

## ما هي المعلومات الموجودة بهذا الدليل؟

يحتوي هذا الدليل على معلومات حول الحقّ في العدالة، جبر الضرر، والمساءلة للناجين من التعذيب وسوء المعاملة:

- **العدالة** – وهي تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، ولكنّها تتعلّق بالعدالة وتصحيح أخطاء الماضي. فيما يخصّ العدالة بسياق التعذيب، فإنّها تشمل ملاحقات قضائية، شكاوى، أو «إجراءات قانونيّة» أخرى أمام المحاكم. الجزء الثاني أدناه يحتوي على المزيد من الشرح المتعلّق بمعنى العدالة.

- **جبر الأضرار** – وهو يهدف إلى توفير التعاليف للناجين؛ استعادة الكرامة، الإنسانية، والثقة؛ مساعدة الناجين/الناجيات على التصالح مع ما حدث وعواقب الصدمات أو الإصابات التي ألمّت بهم/نّ؛ وكسر سلسلة العنف. الجزء الثاني أدناه يحتوي على المزيد من الشرح المتعلّق بمعنى جبر الضرر.

- **المساءلة** – وهي تعني تحميل الأفراد أو الحكومات المسؤولية عن أفعالهم.

بالإضافة لذلك، يوفّر هذا الدليل بعض المعلومات الأساسية حول مصادر للحصول على مزيد من الدعم.

إنّ «ريدريس REDRESS» لا تمتلك الخبرة أو الصلاحية لتقديم الاستشارات بشأن قضايا الهجرة واللجوء. إنّ القانون حول هذه القضايا معقد ويتطلب استشارة الخبراء بناءً على الظروف الخاصة بالناجين/الناجيات.

بالإمكان العثور على المعتمدين على تقديم هذا النوع من الاستشارات عبر الروابط التالية:

- دليل مستشاري الهجرة المعتمد من الحكومة
- دليل أعضاء رابطة ممارسي قانون الهجرة ILPA
- دليل جمعية القانون

وصحة الفرد). ثانياً، خلافاً للتعذيب، إساءة المعاملة لا تُفتعل لهدف معيّن (مثل الحصول على معلومات أو اعتراف، عقوبة، ترهيب، إكراه، أو التمييز).

لا يحدّد القانون الدولي بشكل دقيق ما هي المعاملة التي يمكن اعتبارها «تعذيب» أو «إساءة معاملة». هناك العديد من الأساليب الشائعة للتعذيب وإساءة المعاملة، منها: الضرب، الاغتصاب والاعتداء الجنسي أو التحرش، الصعقات الكهربائية، الشد أو التعليق، الغمر بالمياه، الإيهام بالفرق، الحرمان من النوم، التجويع، الخنق، الحبس الانفرادي المطول، الحروق، تغطية الرأس وغيرها من الحرمان الحسّي، الضجيج المستمر، التعريض لدرجات حرارة شديدة البرودة أو السخونة، الإذلال (وهذا يشمل السخرية من المعتقدات الدينية للشخص)، عمليات إعدام وهمية، تهديد حياة الشخص أو حياة الآخرين (الأصدقاء أو العائلة، مثلاً)، ظروف الاعتقال السيئة للغاية (الازدحام الفظيع) ورؤية تعذيب الآخرين.

من المحتمل أن يترك التعذيب ندوباً جسدية ونفسية طويلة الأمد، بما في ذلك مواجهة صعوبات في الثقة بالآخرين أو في الاسترخاء حتى في بيئة آمنة. إنّ العديد من الناجين/الناجيات يقسمون حياتهم إلى فترتين زمنيّتين: قبل وبعد التعذيب. بالرغم من أنّ أثر التعذيب يمكن أن يستمرّ مدى الحياة، هناك العديد من الأمثلة الواقعية عن صمود الناجين/الناجيات في أعقاب التعذيب. فلكي يتم تجاوز من السياق الذي عانى فيه شخص ما من انتهاكات حقوق إنسان، يتطلّب الأمر قوة هائلة، بالإضافة إلى شجاعة كبيرة لإعادة بناء حياتهم/هنّ والسعي لتحقيق العدالة، رغمًا عن الصعوبات الاقتصادية، الثقافية، أو اللغوية.

## هل يمكن لريدريس REDRESS تقديم استشارة متخصصة؟

إن تعرّضت أنت أو أحد أفراد عائلتك للتعذيب وتحتاج للمساعدة من أجل الحصول على العدالة والتعويضات، فقد تمكّن من مساعدتك. تقدّم «ريدريس REDRESS» هذه الخدمات مجاناً.

بالرغم من ذلك، نحن منظمة صغيرة، ومن واجبنا التأكيد أنّه بإمكاننا الاستمرار في دعم موكلينا الحاليين. هذا يعني أنه بإمكاننا قبول عدد صغير جداً من الحالات الجديدة سنوياً. ومن أجل تقييم حالتك، سوف نحتاج إلى ثبوت ما يلي:

- ما حدث لك يقع ضمن مجالات عملنا
- هناك شيء ما يمكننا المساعدة به، ويقع ضمن خبرتنا
- لدينا الوقت والموارد الكافية لهدف مساعدتك.

يمكن العثور على معلومات ومصادر حول قضايا عديدة أخرى ذات الصلة في قسم «مساعدة الناجين» على موقعنا على الإنترنت. هذا يشمل:

- الصحة، الصدمات، الدعم والعلاج الطّبي.
- التمويل، السكن، العمل، والدعم العملي.

## ما هو التعذيب؟

التعذيب هو التسبّب المتعمّد بالألم أو المعاناة الشديدة، جسدياً كان أم عقلياً. ويهدف التعذيب إلى نزع الصفة الإنسانية عن الأفراد وإرهابهم من خلال أعمال وحشية محسوبة لانتزاع كرامتهم وجعلهم عاجزين.

يُعتبر التعذيب إنتهاك خطير للغاية لحقوق الإنسان وجريمة بحسب القانون الدولي. بالإضافة لذلك، فهو يُعتبر جريمة حسب القانون المحلي للمملكة المتّحدة، بغضّ النظر عن مكان ارتكاب التعذيب. إنّ التعذيب محظور تحت كل الظروف.

بحسب «اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة (1984)»، فإنّ التعذيب يُعرّف بأنّه:

- الألم أو المعاناة الشديدة (الجسدية أو النفسية)،
- وأنّها تُسبّب عمداً،
- وتُفتعل لهدف معيّن،
- وتتضمن تورط موظف تابع للدولة.

عادة، التسبّب بالألم أو المعاناة يجب أن يتمّ من قبل أو نيابة عن موظف حكوميّ (مثل الشرطة، قوات الأمن، والجنود). في بعض الأحيان، يمكن أن يشمل هذا شركة أمنية أو عسكرية خاصّة تؤدي وظائف حكومية. في حال تمّ ارتكاب الأفعال من قبل شخص عادي وفشلت السلطات في منع التعذيب ومعاقبة الجناة، فمن الممكن أن تكون الدولة التي قد وقعت فيها الجرائم هي من تتحمّل المسؤولية القانونية عن هذه الأفعال.

لا تُعرّف جميع أساليب إساءة المعاملة بأنّها «تعذيب». «إساءة المعاملة» هي معاملة أو عقوبة قاسية، لا إنسانية، أو مهينة. وتختلف إساءة المعاملة عن التعذيب بأمرين. أولاً، أنّ الألم أو المعاناة المتسببة ستكون أقلّ حدّة (بالإمكان أن يتعلّق ذلك بمدّة العلاج، العواقب الجسدية أو النفسية، كما وأيضاً جنس، جيل،

إن أردتم أن نأخذ قضيتكم بعين الإعتبار، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى [info@redress.org](mailto:info@redress.org)، يرجى كتابة « طلب استعلام عن قضية جديدة» بعنوان البريد المرسل، مع تقديم تفاصيل موجزة جداً عن القضية، بما في ذلك:

- (1) اسمكم الكامل، (2) الجنسية المحمولة، و(3) النوع الاجتماعي
- ملخص قصير عن: (4) الذين عذبوكم\ أساءوا معاملتكم، (5) زمن الحدث، و (6) طبيعة المعاملة التي عانيتم منها.

إن لم تتمكنوا من مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني لأي سبب من الأسباب، يمكنكم الإتصال بنا على الرقم +44 (0) 20 1777 7793 وترك تفاصيل موجزة، بما في ذلك اسمكم ورقم الاتصال الخاص بكم وسنعاود الاتصال بكم في أقرب وقت ممكن.

إذا لم نتمكن من العمل على قضيتكم، فسوف نبذل قصارى جهدنا لتقديم الاستشارة العملية و/ أو اقتراح بدائل أخرى.

# القسم الثاني:

## السعي لتحقيق العدالة: الحصول على

### الاستشارة القانونية والمضي قدماً

#### ماذا تعني العدالة؟

- تلقي توصيات من أجل تطوير وتطبيق خطوات خاصة سيتم اتّخاذها لضمان عدم خضوع أشخاص آخرين للمعاملة التي تعرّضت لها الناجية/ة («تدابير عدم التكرار»).

هذه كلّها أساليب لجبر الضرر.

بينما يرى البعض أنّ السعي من أجل تحقيق العدالة مجزي ومفيد، بالإضافة لكونه عاملاً حاسماً في الشفاء الذي يساعد في التعامل مع صدمة التعذيب، يرى البعض الآخر بأنّ الإجراءات القانونية مرهقة لأنّ الناجية/ة سوف ي/تحتاج لوصف تجاربه/ا بالتفصيل لمحام، وربما لأطباء وغيرهم من أصحاب المهن الطبيّة.

اعتماداً على الطريق الذي يسلكه، فقد يحتاج الناجية/ة أيضاً للإدلاء بإفادة للشرطة، وإن وصلت الشكوى لإجراء محاكمة، من الممكن استجواب الناجية/ة بالمحاكمة. إنّ لمن المهم وجود مجتمع داعم للناجية/ة (وعائلتهم) خلال الإجراءات القانونية من هذا النوع.

السعي للمسائلة، التعويضات، والعدالة ليس بالطريق السهل. أحياناً لا توجد آليات قانونية متاحة، وحتى بوجود الأساليب القانونية من أجل تحقيق العدالة، فإنّ هذه العملية عادة ما تستمرّ لعدة سنوات. للأسف، فإنّه لا توجد ضمانات بأنّ الناجية/ة سي/تحقق أهدافه/ا حتى بعد إجراء قانوني طويل. بالإضافة لذلك، إنّ السعي نحو تحقيق العدالة يمكن أن يعرّض أمن الناجية/ة (أو عائلته/ا) للخطر. على الرغم من هذه الصعوبات، فقد يجد الكثير من الناجين/الناجيات الذين شرعوا في عملية السعي لتحقيق العدالة بأنّها قد تكون وسيلة تمكينية للمضي قدماً.

قبل اتّخاذ قرار السعي للعدالة، يتوجّب على الناجية/ة الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

بالرغم من الحظر التامّ للتعذيب، فإنّ الموظفين الحكوميين وغيرهم ممّن يتبعون للسلطة في العديد من الدول كثيراً ما يسيئون استخدام مناصبهم ويرتكبون هذه الجريمة الدولية. قد يرغب الناجون/الناجيات من التعذيب أو أقاربهم في السعي نحو تحقيق العدالة عمّا حدث. إنّ تحقيق العدالة يتعلّق بالعدل وتصحيح أخطاء الماضي. هناك العديد من الأساليب المختلفة لتحقيق العدالة وهذا يعتمد على ما حدث على وجه التحديد والأهداف المراد نيلها من قبل الناجية/ة، قد تكون بعض أساليب تحقيق العدالة أكثر ملائمة من غيرها.

قد يرغب أحد الناجين/الناجيات (أو أفراد عائلته/ا) في معرفة وكشف الحقيقة بشأن ما حدث لهم وتكريم ذكرى من قتلوا. قد يرغبون بالحصول على اعتراف رسمي من المحكمة بالضرر الذي تعرّضوا له أو لأن يواجه مرتكبو التعذيب المحاكمة والعقاب (الملاحقة القضائية) على ما ارتكبهوه.

قد يكون للناجية/ة العديد من الأهداف من وراء رفع قضية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون ذلك من أجل:

- مشاهدة الجناة مُحاكَمون (مُثبتة مسؤوليتهم) ومُعاقَبون
- الاعتراف به/ا/كناجيه/ة من التعذيب
- تبرئته/ا من أيّة اتهامات باطلة
- رفع مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان في الدولة التي وقع بها التعذيب
- تحديد مكان شخص قريب مفقود
- الحصول على تمويل من أجل إعادة التأهيل
- الحصول على تعويضات
- تلقي اعتذار رسمي من المسؤولين عن ارتكاب التعذيب وإساءة المعاملة

- ما إذا لا يزال هناك خطر إن تمّت إعادتهم إلى الدولة التي تعرّضوا فيها للتعذيب (على سبيل المثال، لوجود طلب لجوء معلق لم يتمّ اتخاذ قرار بشأنه).
- مخاطر أعمال انتقامية ضدّ أفراد العائلة أو الأصدقاء الذين ما زالوا في الدولة التي تعرّضوا فيها للتعذيب
- طول المدّة المحتملة عند اتخاذ أيّ إجراء قانوني، وإمكانية حدوث انتكاسات أثنائه، وتأثير ذلك على صحتهم النفسيّة والجسديّة.

## تقديم شكوى جنائية ضدّ مرتكبي التعذيب أو إساءة المعاملة

قد ي/ترغب ناج/يّة في تقديم شكوى جنائية بحيث أن يتمّ التحقيق مع الشّخص (أو الأشخاص) الذين ارتكبوا التعذيب من قِبَل السلطات المختصّة، ومقاضاتهم ومعاقبتهم حيثما توجد أدلّة كافية. على الرغم من اختلاف الإجراءات القانونية، عادة ما تحتاج بعض الشكاوى الجنائية إلى صياغة وثم لتقديمها. بكثير من الحالات، بالإمكان تقديم شكوى جنائية كتابيا للسلطات المعنية بإنفاذ القانون في الدولة التي تعرّض فيها الناجي للتعذيب. غالباً يمكن القيام بهذا الإجراء من المملكة المتحدة، دون ضرورة وجود الناجي/ة في الدولة المعنية، ولكن غالباً ما يلزم وجود محام محليّ (مقرّه الدولة التي حدث فيها التعذيب أو إساءة المعاملة).

بعد ذلك، يتوجّب على السلطات التنفيذية القيام بإجراء تحقيق. من الممكن تقديم الشكاوى ضدّ موظفين حكوميين، وقد يشمل ذلك شخص أو مجموعة من الجناة، أو تقديم شكوى ضد شخص لم يرتكب التعذيب أو إساءة المعاملة بنفسه ولكن ربّما أمر أو ساعد بتنفيذه، أو أنّه لم يفعل شيئاً لإيقافه.

## التحقيقات، الملاحقات القضائية والمحاكمات

عادة ما يعود أمر إجراء التحقيق إلى السلطات (الشرطة، أو النيابة العامة، أو قاضي التحقيق) في الدولة التي وقع فيها التعذيب أو إساءة المعاملة. عندها ستقوم الشرطة أو المدعي العام أو قاضي التحقيق بفحص الشكوى وأخذ الأدلة المقدمة بعين الاعتبار والتحقّق من المعلومات أو الأدلة الإضافية المطلوبة. بعد ذلك، قد تطلب السلطات إجراء تحقيق كامل أو حتى توجيه اتهامات ضد مرتكب التعذيب المزعوم.

سوف تأخذ السلطات بعين الاعتبار العوائق المتعلّقة بالقضية عندما ينظرون في الشكوى. على سبيل المثال: إذا كان الشهود

الرئيسيون في خارج البلاد، وما إذا كان بإمكانهم حماية الشهود، وكم من الوقت مضى منذ حدوث التعذيب أو سوء المعاملة (قد يؤثر ذلك على الأدلة المتاحة في الوقت الحاليّ)، وما إذا كانوا يعتقدون أن الجاني يتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية. ليس بالضرورة أن تمنع كل هذه الاعتبارات وكلاء تنفيذ القانون من متابعة الملاحقة القضائية. على سبيل المثال، يمكن للشهود - وحتى الناجين/الناجيات - تقديم أدلة عن طريق رابط فيديو إن لم يتمكنوا من السفر إلى الدولة التي تحقق في مزاعم التعذيب.

قد يقرر المدّعون العامون أو المحاكم عدم وجود أدلة كافية، أو أن العواقب الأخرى أكبر من أن توجه اتهامات ضد المتهم بارتكاب التعذيب. قد يكون من الممكن الطعن في هذا القرار في المحكمة.

إذا قررت السلطات المحلية أن هناك أدلة كافية ووجهت اتهامات ضد المتهم بارتكاب التعذيب، فقد ينتقل للمحاكمة بعد فترة من الزمن و يجب أن يحصل الجاني المزعوم على محاكمة عادلة. قد تكون المحاكمة طويلة وقد لا تؤدي إلى إدانة وقد يكون هذا مؤلماً ولهذا من المهم الاستعداد نفسياً لمثل هذه الاحتمالات والتوجه لطلب الدعم النفسي حسب الحاجة.

غالباً ما يكون الناجين/الناجيات غير قادرين/ات على تقديم الأدلة بأنفسهم، وقد يجدون صعوبة في مواجهة المتهم بارتكاب التعذيب في ظل هذه الظروف قد يكون ممكناً تقديم الأدلة عبر رابط فيديو.

## البدء بإجراء الشكوى

من الممكن أن يؤدي التعذيب إلى انعدام ثقة عميق تجاه مؤسسات الدولة. قد ي/تشعر الناجون/يات بأنهم/ن غير قادرين/ات على تقديم شكوى إلى نفس الأشخاص أو السلطات التي كان من المفترض أن يحموهم في المقام الأول أو للذين كانوا في الواقع مسؤولين عن تعذيبهم وهذا الشعور بعدم الثقة مفهوم تماماً.

في بعض الدول، وعلى وجه الخصوص تلك الدول حيث ينتشر الفساد والتعذيب بشكل كبير وواسع النطاق، قد لا يكون هناك احتمال واقعي لقيام الشرطة أو المدعين العامين أو قضاة التحقيق بإجراء تحقيقات مستقلة تهدف لتقديم مرتكبي التعذيب للعادلة. بالرغم من ذلك، ي/تشعر بعض الناجين/الناجيات من التعذيب أنه من المهم تقديم شكوى بغض النظر عن نتيجة التحقيق. يمكن أن يؤدي فشل الشرطة أو المدعين العامين أو القضاة في التحقيق إلى تعريض الدولة لشكوى تتعلق بحقوق الإنسان بسبب إخفاقها في التحقيق في الأمر كما ينبغي. غالباً ما يكون تقديم شكوى على المستوى المحليّ خطوة أولى ضرورية «لاستنفاد سبل الانتصاف المحلية» حتى يمكن تقديم شكوى إلى هيئة إقليمية أو دولية لحقوق الإنسان بنهاية الأمر.

والاستعباد الجنسي وجرائم الحرب، وكانت هذه أول قضية تتعلق بالاختصاص القضائي العالمي وتحال إلى المحاكمة في إفريقيا وتحظى بدعم المجتمع الدولي. عند الاستئناف في عام 2017، تم تأكيد الإدانة وحصل ما يقارب من 7,396 ضحية على تعويضات عن الجرائم التي عانوا منها خلال حكم هبيري الذي دام 8 سنوات.

من المهم أن تدرك أن سياسة المملكة المتحدة بشأن ممارسة «الاختصاص القضائي العالمي» محدودة تماماً، وأن عدد القضايا التي تمت مقاضاتها صغير جداً مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا وفرنسا. ويجب ملاحظة أنه في المملكة المتحدة يجب الحصول على موافقة مدير النيابة العامة (DPP) لتقديم مثل هذه القضية، أو لإصدار أمر بالقبض في ظروف معينة. سيوافق مدير النيابة العامة فقط إذا كان يعتقد أن هناك أدلة كافية ضد المتهم بارتكاب التعذيب واحتمال معقول لإدانته.

في حالة علم شخص ما عن وجود مرتكب تعذيب في المملكة المتحدة، فبإمكانه الإبلاغ عن ذلك إما مباشرة إلى الشرطة أو عن طريق محام أو إلى منظمة حقوق إنسان التي قد تكون قادرة على تقديم المشورة والمساعدة في التواصل مع الشرطة..

## المحاكم الدولية

قد تشارك المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية في مقاضاة الجرائم الدولية مثل:

- الإبادة الجماعية
- جرائم ضد الإنسانية (هجمات واسعة النطاق أو ممنهجة ضد المدنيين، تشمل التعذيب والاختفاء القسري، دون اشتراط كون ارتكاب هذه الأفعال من قبل موظف حكومي لغرض معين)
- جرائم حرب (جرائم مرتكبة ضد الجماعات المحمية مثل المدنيين، أو المصابين، أو أسرى حرب أثناء نشوب نزاع مسلح أو احتلال عسكري)

المحكمة الجنائية الدولية (ICC)

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة دولية مستقلة يدعمها أكثر من 123 دولة حول العالم. لديها الصلاحية لمحاكمة أشخاص يُعتقد أنهم مسؤولون عن بعض أسوأ الجرائم الممكنة: إبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب. إنها محكمة دائمة يمكنها التحقيق في الجرائم المرتكبة حول العالم وفقاً للعديد من القواعد والقيود.

بمجرد تقديم الشكوى، يجب أن يحصل الشخص الذي يقدم الشكوى على إقرار كتابي بالاستلام، على المستندات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالشكوى، وتفاصيل الاتصال من أجل المتابعة مع السلطات حول القضية. إذا قررت السلطات مقاضاة مرتكب التعذيب المشتبه به، يجب أن يتلقى الناجي/ة تفاصيل التهم الموجهة للمتهم ووقت ومكان المحاكمة. إذا قررت السلطات عدم الملاحقة أو إغلاق التحقيق، فيجب إعلام الناجي/ة بأسباب هذا القرار. يجب أن يكون للناجي/ة الحق في تقديم شكوى رسمية بشأن قرار عدم المقاضاة، على الرغم من أنه غالباً ما يجب القيام بذلك في غضون مهلة زمنية قصيرة وبعدها قد يكون من الصعب أو المستحيل الطعن في القرار محلياً.

## الشكاوى ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية

في بعض الدول قد يكون من الممكن -في ظروف محدودة- تقديم شكاوى ضد آخرين، مثل شركة أو منظمة أخرى متورطة في التعذيب أو إساءة المعاملة، على سبيل المثال من خلال توفير المدّات أو التمويل. يمكن أن يشمل ذلك شكاوى ضد مصنعي الأسلحة أو شركات الأمن الخاصة وقد تكون هذه الأنواع من الشكاوي صعبة وتتطلب مشورة قانونية متخصصة.

## الاختصاص القضائي العالمي

تتمتع السلطات التنفيذية في العديد من الدول بصلاحيات التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في دول أخرى ومقاضاة مرتكبيها، وهذا بموجب مبدأ يُعرف بالاختصاص القضائي «العالمي» أو الاختصاص القضائي «خارج الحدود الإقليمية». وهذا يعني أنه عندما يمارس التعذيب في دولة أخرى ويتم العثور على المشتبه بارتكاب التعذيب في المملكة المتحدة (على سبيل المثال، لهدف قضاء عطلة أو عمل)، عندها يمكن للمملكة المتحدة محاكمته على أرضها على الرغم من أن التعذيب المزعوم قد حدث في مكان آخر.

تُعتبر جريمة التعذيب من ضمن فئة محدودة من الجرائم في القانون الدولي التي تُلزم جميع الدول بالتحقق من أن الجناة لا يفلتون من العدالة. هذا يعني أنه إذا تم العثور على مرتكب التعذيب في دولة أخرى، فإن هذه الدولة ملزمة بتقديم الجاني إلى العدالة عن طريق محاكمها الخاصة بها.

غالباً ما تطبق الدول استثناءات على رؤساء الدول ووزراء الخارجية وبعض الدبلوماسيين ادعاء بتمتعهم بالحصانة من الملاحقة القضائية. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الحصانة تميل إلى أن تطبق عندما يكون الشخص في المنصب. على سبيل المثال، في عام 2016، أُدين حسين هبيري، الرئيس التشادي السابق في السنغال، حيث كان يعيش في المنفى بارتكاب جرائم ضد الإنسانية



من الممكن إرسال مثل هذه الرسالة إلى:

(أ) لجنة الشكاوى أو نقطة اتصال رسمية أخرى في الشرطة حيث يمكن للناس تقديم شكاوى إذا كانوا غير راضين عن تصرفات الشرطة

### مثال

المكتب المستقل لسلوك الشرطة (IOPC) هو الهيئة العامة في إنجلترا وويلز المسؤولة عن الإشراف على نظام معالجة الشكاوى المقدمة ضد قوات الشرطة في الدولة. كما تقوم بإجراء تحقيقات في حالة تعرض شخص ما للاعتداء أو الإصابة بجروح خطيرة أو توفيق في معتقل الشرطة. ثم تقدم IOPC توصيات إلى الشرطة أو للشرطة ومفوضي الجريمة.

(ب) محقق الشكاوى المحلي الذي يحقق في الشكاوى عن الأفعال التي تتخذها هيئات الدولة

### مثال

يسعى محقق الشكاوى الأكوادوري «Defensor del Pueblo» إلى مساعدة المواطنين على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم. يمكن للأفراد تقديم الشكاوى مباشرة إلى مكتب محقق الشكاوى. يبحث مكتب محقق الشكاوى بالشكاوى وقد يقوم بالتدخل في الحالات التي لم يتم فيها حماية الحقوق، على سبيل المثال، قد يطلب من القاضي احترام الحق في الحرية والأمن عندما يكون الشخص محتجزاً لأكثر من ستة أشهر باحتجاز قبل المحاكمة.

(ج) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تراقب امتثال الدولة لمعايير حقوق الإنسان

عادة ما يمكن للمحكمة الجنائية الدولية محاكمة فقط الأفراد الذين ينتمون إلى الدول التي وقعت على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، أو الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم على أراضي الدول التي وقعت على نظام روما الأساسي.

يمكن للناجين الذين تعرضوا للأذى أو شهدوا إحدى الجرائم الدولية الثلاث في أي من الدول الأعضاء تقديم معلومات أو المشاركة في أي من الإجراءات الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية. من الممكن أيضاً للناجين الذين تعرضوا للأذى أو شهدوا إحدى هذه الجرائم في دولة أخرى تقديم المعلومات إلى المدعي العام، الذي سينظر فيما إذا كانت لديه سلطة للتحقيق. يعترف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقواعدها الإجرائية والإثبات بحق الناجين/الناجيات بالمشاركة في إجراءاتها تحت ظروف معينة.

يجب على الناجين/الناجيات والشهود الذين يعيشون في المملكة المتحدة أن يعرفوا بأن المملكة المتحدة قد انضمت إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مما يلزم المملكة المتحدة بالتعاون مع المحكمة ومساعدتها في عملها.

## تقديم شكاوى ضد الدولة لدورها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

يمكن تقديم شكوى بشأن حقوق الإنسان ضد دولة ما لفسلها في دعم الحق في عدم التعرض للتعذيب. يمكن القيام بذلك عندما يتعرض شخص ما للتعذيب أو سوء المعاملة من قبل الموظفين الحكوميين، أو بسبب التساهل أو الإذعان لموظفين مما أدى إلى فشلهم في حماية شخص ما من التعذيب أو فشلهم في التحقيق كما يجب في ادعاءات التعذيب وتقديم جبر الضرر.

### السلطات المحلية

في حالة التعذيب أو إساءة المعاملة، يجب دوماً على الدولة فتح تحقيق جنائي حتى يمكن التعرف على المسؤولين ومحاسبتهم قانونياً.

بالإضافة إلى التحقيق الجنائي المذكور أعلاه، ينبغي أن يكون لدى جميع الدول إجراءات ضمن أنظمتها القانونية تسمح لأي شخص بتقديم شكوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

توجد بالعديد من الدول آليات تسمح لشخص ما بتقديم شكوى تتعلق بحقوق الإنسان ضد السلطات العامة. عادة ما تتطلب هذه الإجراءات من شخص ما كتابة رسالة موضحة لتفاصيل التعذيب أو إساءة المعاملة والشكوى.

## مثال

لجنة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا هي المؤسسة المحلية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا. يمكنها التحقيق والإبلاغ عن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ الخطوات وتأمين رد الاعتبار المناسب في حالة انتهاك حقوق الإنسان.

## هيئات حقوق الإنسان الدولية

إذا كانت الناجي/ة غير راضية عن نتيجة تحقيق محلي أو إجراء يتعلق بحقوق الإنسان، أو إذا كانت السلطات المحلية غير مستعدة لفتح تحقيق، قد يكون من الممكن تقديم شكوى بشأن التعذيب أو سوء المعاملة إلى إحدى آليات حقوق الإنسان الإقليمية أو الدولية.

قد يكون هذا مناسباً عندما يتعرّض شخص ما للتعذيب على يد موظف عام، أو إذا لم يفعل الموظفون الحكوميون ما يكفي لمنع التعذيب من الحدوث بينما كان عليهم الالتزام منعه. على سبيل المثال، عندما يتقدم الأفراد بشكاوى عديدة بشأن سوء المعاملة والعنف المنزلي وتفشل الشرطة في اتخاذ أي خطوات للتحقيق معهم وحمايتهم من العنف المستمر.

إذا فشل الموظفون الحكوميون في التحقيق بعد تلقي شكوى بشأن تورط موظف حكومي في التعذيب، يمكن أن يتبين أن الدولة قد أخلت «بالتزاماتها الإجرائية» بموجب حظر التعذيب. لذلك من المهم أولاً تقديم شكوى جنائية في الدولة التي حدث فيها التعذيب. إذا فشلت السلطات في أخذ هذا الأمر على محمل الجد، فقد يكون من الممكن تصعيد الشكوى إلى آلية إقليمية أو دولية لحقوق الإنسان.

## أمثلة

أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2004 أن الحكومة الفرنسية لم تفعل ما يكفي لمحاكمة المواطنين الروانديين الذين يعيشون في فرنسا على الجرائم التي ارتكبوها خلال الإبادة الجماعية في رواندا.

أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2021 أن إسبانيا أخفقت في التحقيق بشكل مناسب في شكوى تعذيب. كانت هذه هي المرة السادسة التي تقرر فيها المحكمة أن إسبانيا لم تحترم التزامات حقوق الإنسان بالتحقيق في مزاعم التعذيب.

في بعض الدول، يمكن للناجين/الناجيات تقديم شكوى تتعلق بحقوق الإنسان أمام محكمة دستورية أو إدارية. في مثل هذه الحالات، ستستمع المحكمة إلى أدلة الناجين/الناجيات، تراجع قرارات أو أفعال الدولة أو موظفيها وتقرر ما إذا كانت قانونية ومتوافقة مع القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

في المملكة المتحدة، يمكن أن يُطلب من القضاة مراجعة القرارات الرسمية إذا كان يُعتقد أنها غير قانونية أو غير منطقية. وهذا ما يسمى بـ «المراجعة القضائية». يجب تقديم القضايا في أقرب وقت ممكن بعد القرار وعلى أيّة حال في غضون 3 أشهر من الطعن في القرار. إن نجاح قضية على سبيل المثال ضد وزارة الداخلية فيما يتعلق بالاحتجاز غير القانوني للمهاجرين عادة ما يؤدي إلى اضطرار وزارة الداخلية إلى العودة واتخاذ قرار جديد.

في بعض الأحيان، لن تكون الإجراءات المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان مستقلة أو محايدة، أو قد يكون من المستحيل استخدامها بمجرد خروج الناجي/ة من الدولة التي تمت فيها اساءة المعاملة أو التعذيب. من المهم أن يكون المرء على دراية بالقيود وأن تنظر في كل حالة فردية فيما إذا كانت هيئات حقوق الإنسان الإقليمية أو الدولية متاحة للتعامل مع الحالة، إذا تعذر استخدام الإجراءات القانونية المحلية.

## المواطنون البريطانيون الذين يعانون من التعذيب

### في الخارج

بموجب قانون المملكة المتحدة، يتمتع المسؤولون البريطانيون بالسلطة التقديرية فيما يتعلق بمسألة مساعدة الرعايا البريطانيين الذين يواجهون مشاكل في خارج بلادهم ونوع المساعدة التي يجب تقديمها. ويشمل ذلك المحتجزين أو الذين يعانون من التعذيب أو اساءة المعاملة. ونظراً لأن المساعدة المقدمة تخضع لتقدير حكومة المملكة المتحدة، فإن اتخاذ إجراءات قانونية بشأن مثل هذه الحالات عادة ما يكون غير ممكن.

لا تقبل هذه الهيئات الإقليمية أو الدولية الشكاوى إلا إذا حاول الشخص قبل ذلك تحقيق العدالة على المستوى المحلي و فشلت مساعيه في ذلك. يوصف هذا عادة بأنه شرط «استنفاد سبل الانتصاف المحلية».

يمكن إجراء استثناءات إذا أمكن إثبات أنه كان من المستحيل متابعة مثل هذا الادعاء في الدولة التي وقع فيها التعذيب. تنشأ مثل هذه الاستثناءات عندما لا توجد آليات عدالة فعالة متاحة في الدولة التي حدث فيها التعذيب. قد يكون هذا هو الحال حتى عندما تكون الآليات متاحة نظرياً أو تقنياً، ولكن يتعذر الوصول إليها لأن السلطات مثلاً قد هددت الناجين أو الشهود لسحب الشكاوى والتأخير المنتظم بإصدار قرارات أو تحقيقات حتى تمر سنوات دون حدوث أي شيء.

توجد ثلاث محاكم إقليمية لها سلطة إصدار قرارات ملزمة

- المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

تستطيع الهيئات التالية أن تصدر توصيات غير ملزمة للدول بشأن قضايا التعذيب. وبالرغم من الطبيعة غير الملزمة لهذه التوصيات إلا أنه يتعين على الدول الامتثال لها وفقاً لمبدأ حسن النية وبموجب التزاماتها الدولية:

- المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- مفوضية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعذيب
- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل
- لجنة الأمم المتحدة لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري
- فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي

لا يمكن اللجوء لهذه الآليات الدولية منها أو الإقليمية إلا في حالة توقيع ومصادقة الدولة المسؤولة عن الانتهاكات على المعاهدة ذات الصلة قبل وقوع التعذيب. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أنه لا يمكن تقديم الشكاوى بنفس الوقت إلا لإحدى هذه الآليات فقط.

للأسف ليس من الممكن دائماً تقديم شكوى لإحدى هذه الآليات الدولية أو الإقليمية، بل يجب التحقق أولاً من أن الدولة المعنية قد قامت بالمصادقة على الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية ذات الصلة (بالإضافة إلى ضرورة التأكد من تاريخ مصادقتها) وإذا ما كانت هناك آليات إقليمية تغطي الدولة المعنية. إن الإجابة على هذه الأسئلة بإمكانها توضيح الخيارات المتاحة، على سبيل المثال:

- بعض المناطق لا توجد بها مفوضيات ومحاكم إقليمية لحقوق الإنسان حتى الآن (على سبيل المثال آسيا والشرق الأوسط)؛
- حتى في حالة وقوع التعذيب أو المعاملة المهينة في إحدى الدول التي لا توجد محاكم أو مفوضيات حقوق إنسان إقليمية (على سبيل المثال نيبال أو سيريلانكا)، من الممكن التقدم بالشكاوى إلى إحدى لجان المعاهدات الخاصة بالأمم المتحدة كلجنة حقوق الإنسان أو لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعذيب؛

- لا تسمح بعض الدول للأفراد التقدم بالشكاوى إلى بعض آليات الأمم المتحدة، حتى لو كانت هذه الدول موقعة على المعاهدة المعنية، فعلى سبيل المثال لا تسمح المملكة المتحدة بأن يتم التقدم بالشكاوى ضدها في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعذيب أو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

- قد يحدث التعذيب أو المعاملة المهينة في تاريخ يسبق تاريخ سماح الدولة للأفراد بتقديم الشكاوى إلى اللجنة المعنية.

لدى كل من هذه الآليات الدولية إجراءات مختلفة. ففي العادة ي/ تقدم الناجي/ية شكوى مبدئية للجنة المعنية ثم تقرر هذه إذا ما كانت هذه الشكاوى مقبولة. وفي حالة تم قبولها، ستقوم اللجنة المعنية بطلب معلومات أكثر من الناجي/ية وستتاح الفرصة للدولة المعنية بالرد قبل اتخاذ اللجنة المعنية للقرار النهائي.

على كل من يفكر في اللجوء إلى إحدى آليات حقوق الإنسان أن يأخذ في عين الاعتبار الأمور التالية:

- الهدف من تقديم القضية
- إذا ما كان الاجراء علينا وأن نتأجه علنيّة
- إذا ما كان يجب حذف المعلومات الحساسة من ملف الشكاوى قبل إرساله إلى الدولة المعنية (إذا ما طلب الشاهدة/ة أو الناجي/ية هذا الأمر لأسباب متعلقة بالحفاظ على سلامتهم/ن)

## ماهي الدعاوى المدنية؟

تختلف الدعاوى المدنية عن الدعاوى الجنائية بأنه لا دور للشرطة بالتحقيق فيها ولا يوجد فيها مدعي عام. بخلاف ذلك، ففى الدعاوى المدنية يتقوم الناجي/ية ومحاميه\ها بجمع الأدلة اللازمة وتقديمها للمحكمة. لا تنظر المحكمة المخصصة بالدعاوى المدنية ما اذا كان المتهم "مذنب أو مُدان" بأية جريمة وليس لها سلطة فرض عقوبة بالسجن. بل إن الإجراءات المتبعة هي طريقة للحصول على الاعتراف الرسمي بالتسبب في الضرر ومحاولة جبر هذا الضرر - والذي قد يكون على سبيل المثال بواسطة إعادة الأموال أو الأملاك التي ضاعت كنتيجة لوقوع التعذيب أو المعاملة المهينة، أو تقديم الرعاية الصحية النفسية والجسدية لمعالجة الأذى والإصابات.

يمكن للدعاوى المدنية أن تحل محل الدعاوى الجنائية إذا ما قرر المدعي العام، مثلاً، ألا يستمر في الدعوى بسبب عدم وجود أدلة كافية أو بسبب وجود عوائق قانونية. كما يمكن أن يتم رفع الدعاوى المدنية بالإضافة إلى الإجراءات الجنائية. وفي بعض الدول يمكن دمج الدعاوى الجنائية مع المدنية ويصبح بإمكان الناجين الالتحاق بالدعاوى الجنائية كأطراف مدنية.

### مثال

في العام 2022، أمر قاض فيدرالي في الولايات المتحدة رئيس جيش ليبي، وهو المشير خليفة حفتر رئيس الجيش الوطني الليبي المتمركز في شرق ليبيا، بتعويض الأسر التي تعرض أفرادها إلى قصف مدفعي استهدف مدنيين خلال حملته التي شنها للسيطرة على طرابلس في عام 2019.

## كيف ي/تسطيع الناجون/يات رفع دعاوى مدنية؟

في العادة يجب رفع الدعاوى المدنية في الدول التي وقع فيها التعذيب. في بعض الدول، يكون من الممكن الحصول على تعويض فقط إذا ما تمت إدانة الجاني. ولكن في بعض الدول الأخرى، قد يتطلب الأمر تقديم دعوى مدنية منفصلة لغرض الحصول على تعويض، بغض النظر عما إذا تمت إدانة ومعاينة المتهم بالتعذيب أو لا.

قد تتضمن الدعاوى المدنية إجراءات قانونية معقدة مكلفة تتطلب فهم مفصل للحجج القانونية، والأدلة، وقواعد أخرى. لهذا يجدر بالناجين/الناجيات أن لا يبدؤوا بهذه الإجراءات بدون مساعدة

● المدة الزمنية التي مرت على المحاولات التي تمت لغرض تحقيق العدالة محلياً

● إذا ما كانت هناك أية إجراءات محددة يجب اتباعها (على سبيل المثال اللغة التي يجب استخدامها أو إذا ما كان هناك توقيت محدد لتقديم الشكوى)

● أنواع الأدلة المتوفرة

● إذا ما كان هناك سبل انتصاف مُعيّنة تُوفّر مباشرة عن طريق لجنة حقوق إنسان، أو إذا ما كانت الدولة المعنية هي المسؤولة عن تطبيق توصيات اللجنة على الصعيد المحلي

● إذا ما كانت لدى الآلية إجراءات متابعة تسمح بالتأكد من أن الدول ستمتثل لتطبيق قرارها

● إذا ما كانت هناك طريقة لفرض عقوبات ضد الدولة المسؤولة في حالة عدم امتثالها.

● إذا كانت التدابير العاجلة متاحة.

### الحدود الزمنية

بالرغم من أن الناجي/ية ي/تستطيع اللجوء للعدالة حتى بعد مضي سنوات على تعرضه/ا للتعذيب، إلا أنه توجد بعض الإجراءات القانونية والتي لها حدود زمنية ضيقة. فعلى سبيل المثال يكون هناك حد زمني محدد بين حصول الناجي/ية على القرار النهائي من المحكمة على المستوى المحلي و قدرة الناجي/ة على تقديم شكوى إلى آلية دولية أو إقليمية (تتفاوت مدة الحد الزمني وفقاً لكل آلية). قد تكون عدة شهور منذ صدور قرار المحكمة المحلية النهائي، ولكن يجب التأكد من الفترة الزمنية بحد.

وفي حالة ما إذا لم تستطع أية آلية إقليمية التعامل مع الشكوى، لأي سبب كان، قد يتوفر هناك اجراءات مناصرة بديلة والتي سنقوم بشرحها بالتفصيل تحت عنوان «بدائل للإجراءات القانونية».

## الملاحقة القضائية للمعذبين (الدعاوى

### المدنية)

يمكن في بعض الأحيان رفع دعاوى مدنية عن الأضرار أمام محكمة ضد الأشخاص أو الشركات أو المنظمات إذا هم مسؤولون عن أو يشاركون في (على سبيل المثال ، بسبب إهمالهم) التعذيب أو سوء المعاملة.

## الشركات

محامي محلي بإمكانه أن يقوم برفع الدعوى نيابة عنهم ويمثلهم في المحكمة.

إنه لمن الممكن أيضاً أن يتم رفع دعاوى مدنية بالملكة المتحدة ضد شركات ذات صلة بالملكة المتحدة، حتى لو ارتكبت الجرائم في دولة أخرى.

## مثال

قد يكون من الممكن متابعة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة بموجب «قانون تقويض الضرر للأجانب» وقانون حماية ضحايا التعذيب» وبالامكان تطبيق هذا في الحالات التي تكون فيها صلة قوية بالولايات المتحدة الأمريكية.

### قضية شيماري ضد كاشي

قام أربعة محتجزين عراقيين في أبو غريب، زُعم أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي الجيش الأمريكي ومقاولي الدفاع المدنيين الذين يعملون لدى شركة «كاشي العالمية» CACI International، برفع دعوى قضائية ضد الشركة في عام 2008، وتضمنت دعاوى بموجب «قانون تقويض الضرر للأجانب». وفي 30 يونيو 2014، أفادت محكمة الاستئناف بالدائرة الرابعة أن الدعوى تقع ضمن اختصاص «قانون تقويض الضرر للأجانب». ومع ذلك، ما زال التقاضي مستمراً حتى في سنة 2022 مما يدل على التحديات التي ينطوي عليها رفع مثل هذه الدعاوى.

## الأدلة

بعد اتخاذ قرار بشأن السبيل القضائي الذي يجب اتباعه، سيحتاج الناجي/ية ومستشاروه القانونيون إلى النظر في أنواع الأدلة التي ستكون مطلوبة لبدء الدعوى.

في القضايا الجنائية، في حين أن الناجي قد يقدم بعض المعلومات أو الأدلة الأولية لتبنيه السلطات إلى القضية، فإن «الدولة» عادة ما تكون هي المسؤولة عن إجراء تحقيق كامل من أجل الحصول على أدلة أخرى بخصوص التعذيب.

بالرغم من ذلك، في قضايا من نوع مختلف قد يقع عبء الحصول على أدلة على الناجي/ية بنفسه/ا. لذلك، يجب على الناجين أن يهدفوا إلى الحصول على أفضل أدلة ممكنة ومعلومات ذات جودة عالية. فإن أكثر المعلومات نفعا لهم هي المعلومات المفصلة التي

وفي بعض الدول، تسمح القوانين برفع دعاوى مدنية في الدولة الأكثر ارتباطاً بالناجي/ية أو المدعى عليه/ها، حتى لو لم يكن نفس البلد الذي وقع فيه التعذيب. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه يكاد يكون من المستحيل حالياً رفع دعاوى مدنية في المملكة المتحدة ضد المتهمين الذين يشغرون وظائف حكومية في دولة أخرى، وذلك بسبب قوانين متعلقة بالحصانة الدولية. وقد تمنع القوانين المحلية أو قوانين المحاكم بأن يتم رفع الدعاوى المدنية إذا ما مر وقت طويل على ارتكاب الجرائم، ولكن المحاكم قد اعترفت بوجود استثناءات لذلك.

في بعض الأحيان، قد يشجع رفع الدعوى المدنية الدولية، أو الشركة، أو المنظمة على تسوية المسألة خارج المحكمة، وي تكون بعض الناجين/الناجيات راضين/يات بالتسوية. ومع ذلك، غالباً ما تخضع التسوية لإصدار أوامر سرية، مما قد يعني أنه لا يمكن الكشف عن شروط التسوية للناس العامة. وفي حالات نادرة، قد توافق الدول، الشركات، المؤسسات، أو المنظمات على أن تتم التسوية خارج نطاق المحكمة بدون إصدار أمر بالسرية.

## احتجاز المهاجرين

في حالة ما تسببت إجراءات وزارة الداخلية المتعلقة باحتجاز المهاجرين بأذى ومعاناة لمحتجز في مراكز الهجرة بالملكة المتحدة، سيكون من الممكن رفع دعوى مدنية ضد وزارة الداخلية للحصول على تعويضات. ومن الممكن أيضاً تقديم دعوى ضد مقدمي الخدمات من القطاع الخاص العاملين في مراكز احتجاز المهاجرين. وفي هذه الحالات يتوجب توكيل محام متخصص في هذا النوع من القضايا.

## مثال

قضية ر (أبوبكر) ضد وزير الدولة للشؤون الداخلية في عام 2022، تم تعويض محتجز عن أربعين يوماً قضاها في الحجز غير القانوني خلال فترة جائحة الكوفيد بمبلغ وقدره 17,500 جنيه إسترليني.

قضية محمد ضد وزارة الداخلية في عام 2017 تم تعويض محتجز وناجي من تعذيب حصل له في الصومال، بمبلغ وقدره 78,500 جنيه إسترليني عن 400 يوم قضاها في الاحتجاز غير القانوني والذي حاجج بأنه قد فاقم أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الذي يعاني منه «PTSD».

## صور فوتوغرافية أو مقاطع فيديو

قد تكون الصور ومقاطع الفيديو المتعلقة بالتعذيب مفيدة. قد يكون هناك شخص التقط صوراً أو سجل مقطع فيديو للاعتقال، أو ظروف الاعتقال، أو المعاملة السيئة، أو الإصابات التي لحقت بالناجي. إنه لمن المفيد دوماً بأن تظهر هذه الصور وجه الشخص (بحيث يمكن التعرف عليه بوضوح) و الإصابات أو الإصابات المحددة. وقد يتطلب هذا وجود صوراً متعددة.

## تقارير وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية

في بعض الحالات قد تكون الصحافة نقلت عن تجربة معينة للناجي من التعذيب، أو ربما وثقت التهديدات التي قد وجهت ضدهم علناً. وقد تكون التقارير الإخبارية ذات صلة أيضاً من أجل شرح السياق الذي وقعت فيه الجرائم. على سبيل المثال، فإن مقالاً في إحدى الصحف الأوغندية يسرد أسماء الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مثليون وأنه يجب القبض أو الاعتداء عليهم قد يكون دليلاً مفيداً للخلفية وسيساعد في توضيح السياق الذي يتضمن ادعاءً بأن مثلياً من أوغندا قد تعرّض للتعذيب أو الاعتداء، وعلى وجه الخصوص بحالة كان اسمه قد ظهر في القائمة. وقد يكون هذا مفيداً في تقديم شكوى ضد أوغندا (في قضية جنائية أو قضية حقوق إنسان) وفي التماس اللجوء في المملكة المتحدة.

بالإضافة لذلك، فإن التقارير، والبيانات الصحفية، والاجراءات العاجلة الصادرة من المنظمات المحلية أو الدولية هي أيضاً مفيدة. وكمثال على هذا، من المفيد النظر في تقرير عن وحشية الشرطة في مركز شرطة معين والذي يصف أحداثاً قد جرت في نفس فترة مزاعم التعذيب وفي نفس المركز؛ لأن هذا قد يظهر تطابقاً مع المزاعم المقدّمة. قد تكون هذه المزاعم حول قضية الناجي، أو قد تكشف عن أنماط التعذيب والمعاملة السيئة، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في الدولة المعنية.

## الأدلة الطبية

من الممكن أن تتضمن الأدلة الطبية بياناً من طبيب يؤكد فيه حدوث إصابات جسدية أو نفسية، والحالة الصحية للشخص قبل وما بعد التعذيب، أو قد يتخذ شكل تقرير طبي قانوني رسمي (يُعرف غالباً باسم «MLR»)، وهو في الأساس تقرير طبي قانوني أي أنه تقرير طبي مُعدّ للاستخدام في دعوى قانونية.

يحصل بعض المحامين أو أخصائيي شؤون الهجرة في المملكة المتحدة على تقرير طبي قانوني «MLRS» لاستخدامه في طلبات اللجوء.

فيها عدد محدود من التناقضات، بالإضافة إلى وجود أدلة داعمة لهذه المعلومات من مصادر مختلفة، تشمل أنواع الأدلة ما يلي:

- إفادة الناجي/ية
- إفادات من الآخرين (ومن ضمنهم الشهود)
- التقارير الطبية القانونية (وهي تقارير طبية التي أُعدت للاستخدام في الدعاوى القانونية)
- تقارير خبراء أخرى
- مصادر ثانوية (على سبيل المثال: صور/فيديوهات، تقارير وسائل الإعلام و المنظمات غير الحكومية)

## إفادة الناجي

تعتبر إفادة الناجي دليلاً مهماً ويجب عليها أن تشمل ما يلي:

- المعلومات التي تساعد في تحديد هوية الناجي (على سبيل المثال الاسم والعنوان)
- أوصاف مقترفة التعذيب (إن كانت متاحة)
- كيف وقع الناجي تحت سيطرة السلطات أو مقترفة التعذيب
- مكان اصطحاب الناجي/ة أو احتجازه/ا
- أشكال التعذيب والمعاملة المهينة التي تعرّض لها
- تفاصيل عن أي تعذيب وقع خارج إطار الاعتقال أو ظروف الاعتقال في حالة ما تعرّض الناجي للاعتقال
- كيف فشل المسؤولون في منع الناجي من المعاناة من الأذى الذي كان من الممكن توقع حدوثه
- وأي ردود رسمية على الشكاوى المقدمة بخصوص التعرض للمعاملة السيئة أو التعذيب

يحقّ للناجي أن يشعر بالراحة عندما يأخذ المحامون إفادته. في العادة يستلزم أن يكون بمقدور الناجي على طلب التحدث إلى محام من نفس النوع الاجتماعي أو من نوع مختلف والمطالبة بمتروك إذا لزم الأمر. وقد يتطلب الأمر أكثر من جلسة واحدة من أجل إنهاء جميع الإفادات.

## إفادات الآخرين (بما في ذلك الشهود)

قد يكون من المفيد الحصول على إفادة من شخص (بما في ذلك الأصدقاء أو أفراد الأسرة) الذي قد يكون شهد التعذيب (على سبيل المثال في مظاهرة) أو شهد اعتقال الشخص، أو الحصول على إفادة من شخص يمكنه تأكيد الحالة الصحية والجسدية للشخص قبل وبعد الاعتقال. قد يكون هناك أيضاً معتقلون آخرون بإمكانهم أن يؤكدوا متى وأين تم اعتقال الشخص أو يمكن أن يؤكدوا بأنهم شهدوا التعذيب أو المعاملة السيئة.

## مخاوف متعلقة بالأمن والسلامة

### المناصرة

تعني المناصرة اتخاذ إجراءات لإحداث التغيير؛ وقد تعني أن ينظم الناجون من التعذيب و المعاملة السيئة أنفسهم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تدعمهم حتى يتمكنوا من التحدث علناً عن قضايا مماثلة بما في ذلك قضاياهم الفردية. وقد تشمل المناصرة البحث عن حلول، وإنشاء تحالفات، وحملات عامة.

### برلمان المملكة المتحدة

يمكن لأعضاء البرلمان تقديم الاستشارة والمساعدة بشأن المسائل التي تُعتبر من مسؤولية البرلمان البريطاني، كمثال قضايا الهجرة. ولكن لا يمكنهم التدخل في قرارات المحكمة أو المساعدة في النزاعات الخاصة. يمثل النواب مصالح ناخبهم، ويمكن العثور على النواب لكل منطقة باستخدام أحد الروابط التالية:

[www.parliament.uk/findyourmp](http://www.parliament.uk/findyourmp)  
[www.WriteToThem.com/lords](http://www.WriteToThem.com/lords)

يمكن لأعضاء مجلس اللوردات مساءلة الحكومة بطرق مماثلة، على الرغم من أنهم ليسوا مضطرين لتمثيل مصالح الدوائر الانتخابية، ويمكن العثور على تفاصيل الاتصال الخاصة بهم بالرباط التالي: <https://www.parliament.uk/mps-lords-and-offices/lords>

يهتم بعض اللوردات بشكل خاص بمواضيع معينة، ويمكن الاطلاع على تفاصيل اهتماماتهم بالرباط التالي: [www.WriteToThem.com/lords](http://www.WriteToThem.com/lords)

يمكن تعريف الضغط (Lobbying) بأنه عندما يقوم فرد أو مجموعة بمحاولة إقناع شخص ما في البرلمان بدعم سياسة ما أو حملة معينة. وقد يشمل ذلك، لكنه ليس محصوراً، للأمور التالية:

- الاجتماعات الشخصية
- إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني أو مكتوب
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي
- تنظيم وتقديم الالتماسات أو الاستطلاعات
- توفير المعلومات أو البحث
- دعوة النواب أو اللوردات للاجتماعات أو الفعاليات

في حالة ما إذا كان للناجي عائلة أو أصدقاء في الدولة التي قد تعرضوا فيها للتعذيب، فقد يخشى الناجي من أن يكونوا عرضة لأعمال انتقامية، أو تهريب، أو عنف، أو مضايقة إذا شاركوا في الإجراءات القانونية المتعلقة بقضيتهم، وقد يكون لدى الناجي مخاوف بشأن سلامته الشخصية حتى لو كان هو وعائلته في المملكة المتحدة.

يجب التعامل مع هذه القضايا بعناية شديدة، ففي بعض الأحيان، قد تكون هناك تدابير حماية متاحة ويمكن أخذ خطوات لتقليل المخاطر. حيث تسمح بعض الآليات القانونية بتقديم بعض الأدلة بشكل سري، أو على الأقل حماية المعلومات المقدمة من العامة.

ومع ذلك، لا يمكن لأي أحد أن يضمن بشكل كامل سلامة الناجي أو عائلتهم أو شهودهم. لهذا يحتاج كل ناجي إلى أن يأخذ قرار مدروس عما إذا ستكون هناك تبعات لقرارهم كاحتمالية تعرضهم إلى أي مخاطر ومدى استعدادهم لتحملها إذا ما وقعت.

إذا كان أحد الناجين يعيش في المملكة المتحدة وقد تعرض للتهديد، أو العنف، أو التخويف، فيجب إبلاغ الشرطة المحلية بذلك على الفور. يمكن للشرطة التحقيق عن المسؤول عن هذا السلوك؛ وقد يتم اتهام الأشخاص المسؤولين بارتكاب جريمة جنائية منفصلة، ويمكن للسلطات اتخاذ خطوات لمعالجة أي احتياجات أمنية على النحو المبين أعلاه.

## بدائل الإجراءات القانونية

قد لا يكون هناك سبيل قانوني متاح في بعض الأحيان؛ لأن المحاكم المحلية في الدولة التي وقع فيها التعذيب ضعيفة أو فاسدة، والدولة المسؤولة عن التعذيب لم توقع على المعاهدات ذات الصلة والتي من شأنها أن تسمح بتقديم شكاوى ضدها أمام هيئة دولية. في ظل هذه الظروف، لكن لا يزال من الممكن القيام بالمناصرة من خلال آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أو الإقليمية، أو الكتابة إلى المسؤولين الحكوميين، أو بالضغط على صانعي القرار مثل أعضاء البرلمان. سيتم توضيح بعض هذه الخيارات بالقسم أدناه.

- القيام بلوبي جماهيري (عندما يتصل عدد كبير من الأشخاص بأعضاء البرلمان واللوردات مسبقاً ويقومون بتنظيم لقاءهم في البرلمان في نفس اليوم)

قد يكون من الممكن رفع مستوى الوعي حول وضع الناجي من خلال مجموعة حقوق الإنسان البرلمانية في المملكة المتحدة التي تركز على المواضيع ذات الصلة كالهجرة واللجوء، أو حفظ الأمن، أو الحريات المدنية، أو تلك التي تركز على الدولة أو المنطقة التي تم التعرض فيها للتعذيب.

يمكن أن يكون الانخراط مع النواب واللوردات فيما يتعلق بالمناظرات البرلمانية والأسئلة البرلمانية أسلوب فعال لإثارة قضية ما وطرح أسئلة محددة. يمكن الاطلاع على تفاصيل المناظرات القادمة بالرابط التالي: <https://calendar.parliament.uk>

تتعلق بعض هذه المناظرات بقوانين جديدة أو بتغييرات في القوانين القديمة، وقد يكون النواب واللوردات مهتمين بشكل خاص بالاستماع إلى الناجين من المعاملة السيئة والتعذيب واحتمالية تأثير القوانين الجديدة على الناجين بطريقة معينة (إيجاباً كانت أم سلباً). إذا أراد أحد الناجين إحاطة نائب أو لورد بإيجاز، فمن المهم تذكّر النصائح التالية:

- أن تكون مختصراً قدر الإمكان، إذا كان كتابياً، قم بتضمين صفتين كحد أقصى.
- تقديم الأسئلة والحلول المقترحة للقضايا المثارة.
- التأكد من أن الشخص يقدم معلومات التواصل الخاصة به في كل صفحة من البيان الموجز.

## الأمم المتحدة

يتعين على الدول الأطراف في مختلف معاهدات حقوق الإنسان تقديم تقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة بطريقة منتظمة. تُعد عملية تقديم التقارير الدولية أداة مهمة لمراقبة الامتثال للمعاهدات المختلفة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ولتوليد الإرادة السياسية من خلال تقديم إرشادات فنية تجاه إصلاحات مناهضة التعذيب المحلية. يعتبر إجراء تقديم التقارير آلية مهمة للمجتمع المدني والناجين لأجل إثارة أوجه القلق فيما يتعلق بأوجه القصور المنهجية، مثل عدم وجود تشريعات ذات صلة، أو بشأن ممارسات محددة تنتهك التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

قد يكون من الممكن استخدام إجراءات أخرى للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال لدى الأمم المتحدة عدد من الخبراء الخاصين

الذين يساعدون في حماية حقوق الإنسان، وقد يتمكن هؤلاء الخبراء (الذين يطلق عليهم «المقررون الخاصون» أو أحياناً «الخبراء المستقلون») من اتخاذ بعض الخطوات الأخرى نيابة عن الناجي/ية.

يركز هؤلاء الخبراء على كل من المجالات التالية:

- الدول (على سبيل المثال بيلاروسيا وكمبوديا وساحل العاج وإريتريا وكوريا الشمالية وهايتي وإيران وميانمار (بورما) والأراضي الفلسطينية والصومال والسودان وسوريا) ؛ و

- المواضيع (على سبيل المثال التعذيب والمعاملة المهينة؛ حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ حرية التعبير عن الرأي؛ حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب؛ المدافعون عن حقوق الإنسان؛ الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة، أو الإعدام التعسفي؛ الحقيقة، العدالة، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار؛ العنف ضد المرأة؛ الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية ؛ من بين أمور أخرى).

يوثق هؤلاء المقررون والخبراء المستقلون انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تكون بمقدرتهم إثارة قضايا فردية مع حكومة الدولة المعنية. حتى بحالة عدم استجابة حكومة الدولة المعنية، فإن الشكوى الموثقة يمكن أن تساعد الأمم المتحدة في إظهار أنماط واسعة النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي تعزيز الحجج القائلة بأن الحالة تتطلب الاهتمام من المجتمع الدولي.

## العقوبات

هناك طريقة أخرى للسعي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وهي محاسبة الجناة من خلال العقوبات المستهدفة. يتمتع وزير الخارجية في المملكة المتحدة بسلطة معاقبة الأفراد و/أو الكيانات لتورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان أو الرشوة أو الاستيلاء على أصول مملوكات الدولة. والغرض من هذه العقوبات هو ردع انتهاكات حقوق الإنسان والمحاسبة عليها ومنع الفساد الخطير. عندما تتم معاقبة الجاني، فإنه يخضع عادةً لتجميد الأصول على جميع ممتلكاته الموجودة في المملكة المتحدة و/أو لحظر سفر يمنع دخولهم إلى أراضي المملكة المتحدة. يفرض تقييد التنقل والموارد المالية تكلفة شخصية على الجناة ويوفر مستوى من المساءلة الدولية عندما تكون السلطات المحلية غير راغبة أو غير قادرة على التصرف.



## مثال

في عام 2021، فرضت وزارة الخارجية البريطانية عقوبات على 4 مسؤولين صينيين لارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الأويغور والأقليات الأخرى في شينجيانغ. شكلت هذه العقوبات جزءاً من عمل منسق من قبل المجتمع الدولي لمحاسبة مرتكبي الفظائع في شينجيانغ.

تكون العقوبات أكثر فعالية عند استخدامها جنباً إلى جنب مع أدوات المساءلة الأخرى ويتم تنفيذها عمومًا جنباً إلى جنب مع مجموعة أوسع من التدابير. بالمقارنة مع الأساليب الأكثر تقليدية للعدالة الدولية (على سبيل المثال، الشكاوى الفردية المقدمة إلى آليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة)، يمكن في العادة تطبيق العقوبات بسرعة أكبر إذا كانت هناك أدلة كافية وإرادة سياسية. يمكن كذلك أن يكون للعقوبات تأثير فوري على الجاني عندما يكون لذلك الشخص علاقات وثيقة مع الدولة التي تفرض العقوبات.

يمكن تقديم الطلبات الفردية المستندة على الأدلة والتي توصي بفرض عقوبات على أفراد معينين إلى وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث والتنمية (FCDO) للنظر فيها. وعموماً يتم تقديم التقرير بمساعدة إحدى المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

# الجزء الثالث: الحصول على المساعدة

على الرغم من أن بعض الإجراءات والآليات القانونية التي وصفناها يمكن أن يتبعها الناجي/ية دون مساعدة قانونية متخصصة، فمن المفيد غالبًا الحصول على مشورة الخبراء بشأن الخيارات المتاحة. من الناحية المثالية، من الجيد أن يكون هناك محام أو منظمة غير حكومية خبيرة في مجال حقوق الإنسان والذين بإمكانهم تمثيل الناجي، لكن هذا ليس ممكنًا دائمًا.

## الحصول على المساعدة من «ريدرس»

### REDRESS

في حالة تعرضكم أنتم أو أحد أفراد أسرته للتعذيب وتحتاجون إلى مساعدة للحصول على العدالة والتعويضات، فقد تتمكن منظمة «ريدرس» REDRESS من مساعدتكم. تقدم منظمة «ريدريس» REDRESS خدماتها مجانًا ومع ذلك فنحن منظمة صغيرة ويجب علينا التأكد من أنه يمكننا الاستمرار في دعم موكلينا الحاليين، مما يعني أنه لا يمكننا قبول سوى عدد صغير جدًا من الحالات الجديدة كل عام.

إذا أردتم منا تقييم حالتكم، يرجى منكم الاطلاع على موقعنا للحصول على مزيد من التفاصيل.

يمكن العثور على معلومات ومصادر حول المواضيع الأخرى ذات الصلة في قسم مساعدة الناجين على موقعنا على الإنترنت. وهذا يشمل:

- [الصحة، معالجة الصدمات، والدعم والعلاج الطبي](#)
- [التمويل والإسكان والتوظيف والدعم العملي](#)

## الحصول على مساعدة من الآخرين

يمكن العثور على ما يلي في موقعنا على الإنترنت:

- [تفاصيل عن مكاتب المحاماة البريطانية المتخصصة في حقوق الإنسان](#)
- [تفاصيل عن منظمات حقوق الإنسان ذات الصلة \(المنظمات غير الحكومية\) في المملكة المتحدة](#)

## كيف تم تجميع هذا الدليل؟

تدعم «ريدريس» REDRESS الناجين/الناجيات من التعذيب في المملكة المتحدة وخارجها منذ عام 1992.

استشرنا مجموعات الناجين من التعذيب في جميع أنحاء المملكة المتحدة لإنتاج النسخة الأصلية من هذا الدليل في عام 2015، بمساعدة مالية من مؤسسة «إيسمي فايبرباين» Esmée Fairbairn. وتم تحديث الدليل في عام 2022 بتمويل من مبادرة العدالة معاً. نشكر جميع الذين قدموا مساهمات، بما في ذلك موكلينا وموظفينا والمتدربين لدينا على جهودهم في تحديث هذا الدليل. تم تحرير الدليل المحدث ووضعته في صيغته النهائية من قبل كاميليا مارين ريس ترييو (مسؤولة المجتمعات) وكريس إسدايلي (مستشار قانوني).

[redress.org](https://redress.org)

**REDRESS**

87 Vauxhall Walk  
London, SE11 5HJ  
United Kingdom



@REDRESSTrust



theREDRESSTrust



REDRESSTrust



Company/REDRESS

Front cover photo by Stella Levi/iStock

